

ولم تحل المعارضة الاردنية ، داخل الجامعة العربية وخارجها ، دون اقدام الهيئة العربية العليا ، على مواصلة التمسك بفكرة بعث الكيان الفلسطيني ومحاولة تحقيقه . فدعت في الاول من تشرين الاول عام ١٩٤٨ « الى عقد مؤتمر في غزة ، اقر فيه تشكيل حكومة عموم فلسطين تتألف من رئيس وعدد من الوزراء ، وتشكيل مجلس وطني يضم « ممثلي » [الاقواس في الاصل] الشعب الفلسطيني . واصبح الحاج امين الحسيني رئيسا للمجلس الوطني ، كما اصبح حلمي عبد الباقي رئيسا للحكومة . واعلن المجلس استقلال فلسطين استقلالا تاما ، واقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة ، واعترفت دول الجامعة العربية بهذه الحكومة باستثناء الاردن » (٥) .

في تلك الاثناء ، كان الكونت برنادوت الوسيط الدولي الذي اوقدته الاسم المتحددة للتوفيق بين الاطراف المعنية في القضية الفلسطينية ، قد قدم مقترحاته الاولى لحل القضية ، في السابع والعشرين من حزيران عام ١٩٤٨ . ولدى اقتراب عقد دورة الجمعية العامة للامم المتحدة في باريس ، رفع برنادوت تقريره الى المرجع الدولي متضمنا ما يفيد « انه لم تبدر بادرة تدل على رغبة في انشاء حكومة عربية فلسطينية اسوة باليهود ، واتخاذ ذلك ذريعة الى اقتراح دمج القسم العربي من فلسطين بشرق الاردن مرة ثانية بالرغم من معارضة الهيئة العربية العليا وبعض الحكومات العربية ، لمثل هذا الاقتراح الذي يرمي الى اذابة الفلسطينيين وجغرافيتهم الوطنية على نحو مبكر » (٦) .

كما كان قد سبق اعلان حكومة عموم فلسطين ، في الثالث والعشرين من ايلول ، انشغال اللجنة السياسية التابعة لمجلس جامعة الدول العربية ، طوال عدة اسابيع ، بكيفية ايجاد تمثيل فلسطيني في دورة الامم المتحدة المقبلة ، في ظل المعارضة الحادة لذلك من قبل الاردن . وفي سبيل تذليل العقبات العربية في وجه اقامة كيان وتمثيل فلسطيني ، قام جمال الحسيني عضو الهيئة العربية العليا بجولة على عواصم الدول العربية بما فيها عمان لاقتناع حكوماتها بالفكرة . « وقد وافقت الحكومات العربية باستثناء الاردن عليها ، ومن ثم وافقت عليها اللجنة السياسية [لمجلس الجامعة العربية] حتى كاد الامر ينتهي وتعلن اسماء الوزراء الفلسطينيين بقرار رسمي منها في الاسبوع الثالث من شهر ايلول . وقد رددت الصحف اسماء الوزراء المختارين في هذا التاريخ » (٧) .

الا ان الملك عبد الله ملك الاردن ، ظل على موقفه المعارض لفكرة قيام كيان فلسطيني « يستنكر وينذر بالبرقيات والتصريحات » وقامت في القسم العربي في فلسطين الذي كان تحت سيطرة الاردن حركة احتجاج واستنكار ضد الفكرة ، واخذت الصحف تنشر مئات البرقيات الاستنكارية . وحاولت اللجنة السياسية